

السعودية تدعو إلى الوقف الفوري للعمليات العسكرية ضد العراق والعودة إلى المساعي السلمية

الرياض: «الشرق الأوسط»

جددت السعودية دعوتها ونداءاتها المستمرة الى وقف العمليات العسكرية ضد العراق بشكل فوري والعودة الى المساعي السلمية لحل المشكلة في الاطار المشروع عبر الامم المتحدة حقنا لدماء الابرياء من أبناء الشعب العراقي. واكدت خلال جلسة مجلس الوزراء التي عقدت امس في قصر اليمامة الملكي بالرياض برئاسة الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، ضرورة ألا ينسي ما يحدث في العراق من سقوط لضحايا الابرياء ما يتعرض له شعب فلسطين من هجمة شرسة من قوى الاحتلال الصهيوني وضرورة انفاذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالوضع الفلسطيني نحو اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وبين وزير الاعلام الدكتور فؤاد بن عبد السلام الفارسي في بيان بثته وكالة الانباء السعودية عقب الجلسة أن مجلس الوزراء تابع بأسف واهتمام بالغ تداعيات الحرب على العراق وأثارها المدمرة على شعبه ومقدراته وما أسفرت عنه من سقوط ضحايا أبرياء ومعاناة الشعب العراقي اليومية من جراء القصف المتواصل والبحث عن الماء والغذاء. وأشار المجلس الى بيان هيئة كبار العلماء الذي صدر الاسبوع الماضي، معبرا عن تقديره لأبناء المملكة الذين أثبتوا ويثبتون دائما الالتفاف حول قيادتهم التي بذلت من الجهد الكثير في سبيل تجنب العراق وشعبه هذه الحرب منذ أن بدأت نذرها، ولم يهدأ ولن يهدأ لها بال حتى تجد مدخلا مشرفا لاحتواء الحدث، مبينا أن كل مؤمن على هذه الارض ممن حكم عقله وأعرب عن قلقه من قيام هذه الحرب ليدعو الامة الاسلامية والدول والشعوب المحبة للسلام المتمسكة بمبادئ العدل الى المبادرة سريعا بالعمل على ايقافها. وقال ان ولي العهد جدد في حديثه للمجلس دعوة المملكة العربية السعودية ونداءاتها المستمرة الى وقف العمليات العسكرية ضد العراق بشكل فوري والعودة الى لغة المساعي السلمية من خلال العمل لحل المشكلة في الاطار المشروع عبر الامم المتحدة حقنا لدماء الابرياء من أبناء الشعب العراقي وبما يحفظ للعراق أمنه الوطني ومؤسساته المدنية من الآثار المدمرة من جراء الحرب. وفي الشأن الفلسطيني أشار مجلس الوزراء الى ازدياد ما يواجهه الشعب الفلسطيني الاعزل من أعمال ومخططات عدوانية اسرائيلية يومية تتمثل في الاغتيالات والتقتيل والتدمير للبنية التحتية، مستغلة انشغال العالم بأزمة الحرب في العراق، موجها الانتظار الى ألا ينسي ما يحدث في العراق من سقوط لضحايا الابرياء ما يتعرض له شعب فلسطين من هجمة شرسة من قوى الاحتلال الصهيوني وضرورة انفاذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالوضع الفلسطيني نحو اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وأفاد أن المجلس وافق على عدد من القرارات وهي الموافقة على تولى الشركة السعودية للكهرباء التعويض عن أراضي المشاريع التي أنشأتها ونفذتها المؤسسة العامة للكهرباء (سابقا) وسلمتها للشركة ودفع ما قد يطالب به من تعويضات عنها اذا ثبت أن العقار مملوك ملكية خاصة بموجب صكوك شرعية تؤكد ذلك، أما العقارات التي لم تثبت لها ملكية خاصة فتستخرج الجهة المختصة وفقا للأنظمة والتعليمات صكوكا عليها تمكن الشركة من استخدام ما تحتاج اليه منها وفق ترتيبات مالية ينفق عليها بين الوزير المختص ووزير الصناعة والكهرباء، ويطبق هذا الاجراء على العقارات التي يحتاج اليها أي من المرافق التي تديرها الشركات وذلك من دون اخلال بما تقضي به الانظمة، والتأكيد على منع المنح أو الاقطاع أو التوزيع أو الاحداث على العقارات التي تحتاج اليها حاليا أو مستقبلا الاجهزة الحكومية أو الشركات التي تتولى ادارة أحد المرافق العامة لاقامة مشروعاتها أو منشأتها أو تمر بها شبكاتها كالكهرباء وشبكات المياه والهاتف والغاز والصرف الصحي والخطوط الحديدية والطرق العامة ونحوها، ويتم التنسيق في هذا الشأن بين الجهات الحكومية ذات العلاقة، وتنقل منح الافراد الواقعة في العقارات المشار اليها في الفقرة السابقة والتي لم تصدر عليها صكوك من المحاكم أو كتابات العدل قبل صدور هذا القرار الى مواقع

أخرى خارج تلك العقارات. كما وافق المجلس على تفويض وزير المالية والاقتصاد الوطني بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الفلبين حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. ووافق المجلس على تعيين عدد من الأشخاص اعضاء في مجلس ادارة هيئة تنظيم الخدمات الكهربائية وهم الدكتور عبد العزيز بن سليمان الطرباق، والدكتور محمد سالم بن عبد الله بن سرور الصبان، والمهندس عادل بن محمد عبد القادر فقيه، وخالد بن علي التركي، وعبد العزيز بن صالح الصغير. ووافق مجلس الوزراء على تحديد مكافآت حضور جلسات مجلس ادارة هيئة الاتصالات السعودية وكذلك حضور اللجان الفرعية المنبثقة عن المجلس، وذلك لرئيس المجلس وكل عضو على النحو التالي، الف ريال عن الجلسة الواحدة لاجتماعات مجلس الادارة وبعده أقصى قدره خمسة عشر الف ريال في السنة، وخمسمائة ريال عن الجلسة الواحدة لاجتماعات اللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الادارة وبعده أقصى قدره عشرة آلاف ريال في السنة. واعتمد المجلس الحساب الختامي لصندوق معاشات التقاعد.

Like 0

Tweet

مشاركة

